٢٨..

تاريخ النشر: السبت - 22-06-2019 - 10:58
اخر تعديل : السبت - 22-06-2019 - 11:20

قاضي القضاة: ٢٠٢ ألف حالة طلاق لعام ٢٠١٨

التواصل الاجتماعي وخاصة «الواتس اب» له دور في إزدياد الطلاق ولا يؤخذ به

Like 754 Follow @alrai

طباعة طباعة مع التعليقات

تصوير : عبدالله ايوب

انسخ الرابط A+ A A-

عمان – سمر حدادين

– دعوة لتشكيل لجنة للوقوف على أسباب ارتفاع الطلاق وانخفاض الزواج

أعلن قاضي القضاة الشيخ عبد الكريم الخصاونة أن إجمالي حالات الطلاق التراكمي التي سجلت عام ٢٠١٨ "٢٠٢٧٩" حالة، منها (٤٦٩٠) حالة طلاق من زواج العام نفسه البالغ عددها ٧٠٧٣٤ حالة زواج.

وقال الخصاونة، في حديثه لـ الرأي، إن عدد حالات الزواج خلال السنوات الخمس الأخيرة وصلت إلى ٣٩٢٣٥٩ حالة زواج، مقابل (١٠٦٤٣٩) حالة طلاق تراكمي لنفس الفترة.

وحذر من الفجوة الحاصلة بين عدد عقود الزواج والطلاق التراكمي، حيث استمرت حالات الطلاق التراكمي بذات الاعداد وتراوح عدد حالات الطلاق التراكمي سنويا من ٢٠ ألفا – ٢٢ ألف حالة، خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠١٤ – ٢٠١٨».

في حين انخفضت حالات الزواج بذات الفترة ما يقارب ١١ ألف حالة حيث كان عدد حالات الزواج خلال ٢٠١٤ ما يقارب ٨١ ألف حالة زواج، وانخفضت لتصبح ما يقارب ٧٠ ألف حالة زواج عام ٢٠١٨ ويعادل هذا الانخفاض نسبته ١٤% خلال الخمس سنوات الأخيرة.

ودعا الخصاونة إلى تشكيل لجنة تضم مراكز البحث والدراسات وعلماء النفس والاجتماع وأكاديميين لدراسة الحالة ولمعرفة أسباب الطلاق، وأسباب انخفاض حالات الزواج، مشيرا إلى أن دائرة قاضي القضاة تضع هذه الأرقام والإحصائيات أمام المجتمع والمختصين لدراستها والتنبه لتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية.

وبين أن دائرة قاضي القضاة تبذل جهودا لتخفيف عدد حالات الطلاق والخلافات الأسرية، فقد سعت الدائرة لذلك، عبر مكاتب الوفاق والإصلاح الأسري، ونجحت في بعض القضايا.

ولفت الخصاونة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا الواتس آب تلعب دورا في ازدياد حالات الطلاق لدى طبقة المثقفين وأصحاب الوظائف والأعمال العليا، لما تسببه من الانشغال والإهمال والانفتاح بالعلاقات، فيما تدخل الأهل بين الأزواج كان أبرز الأسباب التي تؤدي لطلاق لدى طبقة العوام.

وشدد على أنه لا يتم الأخذ بالطلاق الذي يتم عبر تطبيق الواتس آب، إذ لا يأخذ بطلاق «الكنائية»، فهذا الطلاق له شروط مشددة لتأكد من قصد الطلاق(نية الطلاق)، لافتا إلى أن التعديل الذي أدخل على قانون الاحوال الشخصية لعام ٢٠١٩ عالج هذا الامر إذ نصت المادة ٨٤ على أنه بالألفاظ الصريحة دون الحاجة إلى نية، وبالألفاظ الكنائية– وهي التي تحتمل معنى الطلاق وغيره – بالنية.

وأظهرت الأرقام التي أعلنها الخصاونة لـ الرأي أن النسبة الأكبر لحالات الطلاق من زواج العام الماضي، كانت قبل الدخول، حيث بلغت ٣٠٠٤ حالة بنسبة ٦٤،١%.

فيما بلغت حالات الطلاق بعد الدخول ١١٤٦ حالة، بنسبة ٢٤،٤% والرجعي بلغ ٤٨٠ بنسبة ١٠،٢% والبائن بينونة كبرى ٦٠ حالة، بنسبة ١،٣%

وأظهرت الأرقام أن إجمالي حالات طلاق الأردنيات من إجمالي حالات زواج الأردنيات لعام ٢٠١٨ بلغت ٤٢٣٢ حالة، منها كان ٢٧٥٧ قبل الدخول، و١٠٠٩ حالة بعد الدخول، و٤١٤ حالة طلاق رجعي، ٥٢ حالة طلاق بائن بينونة كبرى.

فيما كان إجمالي حالات طلاق الأردنيين التي تمت من خلال المحاكم الشرعية من إجمالي زواج الأردنيين لنفس العام ٤٣١٣ ححالة طلاق، منها ٢٧٩٧ قبل الدخول، و١٠١٩ بعد الدخول، و٤٤١ رجعي، ٥٦ بائن بينونة كبرى.

وكان عدد حالات طلاق الاردنيين بالفئة العمرية أقل من ١٨ عاما من زواج ٢٠١٨ بلغ ٤ حالات، فيما عدد حالات الأردنيات من نفس العام والفئة العمرية بلغ ٢٠٣ حالات طلاق.

وأشار الخصاونة إلى أن أعلى نسبة طلاق من زواج ٢٠١٨ وقعت بالفئة العمرية ٣٠ – ٤٠ عاما، إذ بلغت ٢٩.٨٩% بواقع (١٤٠٢) حالة، وتلتها الفئة العمرية ٢٦ – ٢٩ عاما، بنسبة وصلت إلى ٢٤.٥٤% بواقع ١١٥١ حالة.

وبلغت نسبة الطلاق في الفئة العمرية ٢١ – ٢٥ عاما، نحو ٢٤.١٦% بواقع (١١٣٣)، في حين كانت النسبة بالفئة العمرية ما بعد الأربعين، نحو ١٦.٨٠% بواقع (٧٨٨) حالة.

وسجلت الفئة العمرية ١٨ – ٢٠ عاما نسبة ٤.٥٢% بواقع (٢١٢) حالة، فيما كانت النسبة ٠.٠٩% في الفئة العمرية أقل من ١٨ عاما بواقع ٤ حالات.

وأظهرت الأرقام أن أقل محافظة وقع فيها طلاق هي الطفيلة بواقع ٧٢ حالة طلاق من زواج ٢٠١٨، وأعلاها في محافظة العاصمة بواقع ١٦٠٦ حالات، وجاءت إربد بالمرتبة الثانية (٨٧٤)، ومن ثم الزرقاء (٧٠٢) حالة، وبعدها البلقاء (٣٤٣) حالة، فالمفرق (٣٠٤) حالات، ثم الكرك (١٨٥)، فجرش (١٦٣)، فمادبا (١٥٧) حالة، من ثم العقبة (١٢٤) حالة، معان (٨١) حالة، وعجلون (٧٩) حالة.

وتظهر الأرقام أن حالات الطلاق البائن بينونة صغرى قبل الدخول من الطلاق التراكمي خلال عام ٢٠١٨ وصلت ٧٥٠٢ حالة بنسبة ٣٧%، فيما البائن بينونة صغرى بعد الدخول ٨٢٧٩ حالة بنسبة ٤٠.٨%، والرجعي (٣٨٩٧) حالة بنسبة ١٩.٢%، والبائن بينونة كبرى ٦٠١ حالة بنسبة ٣%.

ولم تشهد عدد حالات الطلاق التراكمي تغييرا حقيقيا خلال الخمس سنوات الأخيرة، فقد كانت الفروقات طفيفة من عام لآخر، وتشير الأرقام إلى أن عدد حالات الطلاق التراكمي خلال الأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٨ بلغت ١٠٦٤٣٩ حالة طلاق.

ووفقا للأرقام فإن مجموع الطلاق التراكمي لعام ٢٠١٤ بلغ ٢٠٩١١ حالة طلاق، أما عام ٢٠١٥ فكانت ٢٢٠٧٠ حالة وعام ٢٠١٦ بلغت ٢١٩٦٩ حالة، وعام ٢٠١٧ وصلت إلى ٢١٢١٠ حالة، وفي ٢٠١٨ بلغت ٢٠٢٧٩ حالة طلاق.

ووفق الأرقام فإن أعلى حالات طلاق تراكمي كانت بالفئة العمرية ٣٠ – ٤٠ حيث بلغت ٦٨٧٢ حالة طلاق بنسبة ٣٣،٩% تلتها الفئة العمرية ما بعد الأربعين بواقع ٤٩٣٢ حالة طلاق بنسبة ٢٤،٣%

وجاءت بالمرتبة الثالثة الفئة العمرية من ٢٦– ٢٩ حيث بلغت حالات الطلاق التراكمي فيها ٤٢٣٨ حالة بنسبة ٢٠،٩%، ومن ثم الفئة العمرية من ٢١ – ٢٥ وبلغت عدد الحالات ٣٧٤٤ حالة طلاق، وبعدها الفئة العمرية ١٨ – ٢٠ بواقع ٤٨٠ حالة بنسبة ٢،٤% وأخيرا أقل من ١٨ عاما حيث سجلت أقل حالات طلاق ١٣ حالة بنسبة ٠،١%.

وتظهر الأرقام أن عدد حالات الطلاق التراكمية الخاص بالزوج لعام ٢٠١٨ وتمت من خلال المحاكم الشرعية، بلغت ٢٠٢٧٩ حالة طلاق، فيما كانت عدد حالات الطلاق التراكمية الخاصة بالأردنيين ١٨٤١٢ حالة طلاق.

أما بالنسبة لعدد حالات الطلاق الخاصة بالزوجة من نفس العام فقد بلغت ٢٠٢٧٩ حالة طلاق، فيما كانت عدد حالات الطلاق التراكمية الخاصة بالاردنيات ١٧٩٩٥ حالة طلاق.

وبينت الأرقام أن مجموع قضايا الافتداء المفصولة خلال عام ٢٠١٨ بلغت ٣٢٢ قضية، فيما تم إسقاط ٢٤٤ قضية، فيما بلغ عدد القضايا الواردة خلال العام نفسه ٦٠٥ قضايا.

في حين بلغ عدد قضايا التفريق للعام نفسه ٤٤٤٥ قضية، من بينها ٣٩٤١ قضية شقاق ونزاع، فيما بلغ عدد حالات الطلاق الناجمة عن إتفاقيات مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري ١٤٩٣ قضية.